جـامـعـة الـشـرقـيـة
A' SHARQIYAH UNIVERSITY

دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من وجهة نظر الموظفين

رسالة

مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص القيادة

إعداد

محفوظ بن محمد محفوظ زعبنوت

إشراف الدكتور

رائد عواشره

2024م/ 1446هـ

جامعة الشرقية
A' SHARQIYAH UNIVERSITY

دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من وجهة نظر الموظفين

رسالة

مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص القيادة

إعداد

محفوظ بن محمد محفوظ زعبنوت

إشراف الدكتور

رائد عواشره

2024م/ 1446هـ

الإجازة

دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

إعداد/ محفوظ بن محمد محفوظ زعبنوت

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/10/17م وتم إجازتها.

المشرف الدكتور/ رائد عواشرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
الدكتور رائد عواشرة /مشرف	
الدكتور فوزي عبد الجليل (مناقش داخلي)	
الدكتور عبدالسلام ادم حامد (مناقش داخلي)	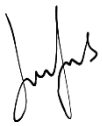
الدكتور عادل حسن بخيت خالد (مناقش خارجي)	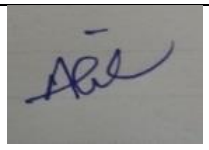

الإقرار

إقرار الباحث

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد تم تحديد مصدرها العلمي وأن محتوى الرسالة غير مقدم للحصول على أي درجة علمية أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحث:

الاسم: محفوظ بن محمد بن محفوظ زعبنوت المهري

التوقيع:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَما حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذلِكَ سَبْعٌ شِدادٌ يَأْكُلْنَ ما قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذلِكَ عامٌ فِيهِ يُغاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)

سورة يوسف: الآيات (47- 49

الإهداء

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني أن الحياة كفاح، وتجرع مر الحياة وكأس المرارة،

وعلمني العطاء دون انتظار، وكلله الله بالهيبة والوقار ...

(أبي اطال الله بعمره في طاعة الله)

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى من أسكنتني في القلب.

(أمي رحمها الله)

إلى

(زوجتي، أبنائي)

إلى من شاركوني وخطوا معي نحو الحلم خطوة بخطوة وكانوا خير سند...

(إخواني وأخواتي)

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

لشكر والتقدير

الحمد الله حمداً وشكراً وتعظيماً على أن سهل لي طريق العلم ويسر لي إنجاز هذا البحث،

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) راجياً من الله التوفيق وحسن المآب.

وأتقدم في مستهل هذه الدراسة بالشكر الجزيل إلى جامعة الشرقية التي تمكنت فيها خلال مسيرتي العلمية بالخروج بهذا البحث العلمي وأخص بالشكر والتقدير الخالص الدكتور رائد عواشره الذي أشرف على هذه الرسالة ومتابعتها بإرشاده ونصائحه وتوجيهاته القيمة والمثرية، والتي كانت لها الأثر الأكبر في تقديم هذه الرسالة بالصور العلمية، واشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل. وكما لا يسعني إلى أن أشكر عائلتي على حرصهم وتسهيل مسيرتي العلمية طوال فترة الدراسة ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي العون في إنجاز هذه الرسالة.

وختاماً، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يلهمني التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأن يكلل مساعينا الخيرة في خدمة وطننا العزيز عمان.

الباحث

محفوظ بن محمد محفوظ زعبنوت

الملخص

دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ولغرض تحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع البحث، وقد اشتملت الاستبانة على متغيرين وهما دور الشركات العاملة الأجنبية في المنطقة الحرة بالمزيونة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد استخدم الوسائل الإحصائية التالية: كرو نباخ الفا واختبار(ت) وذلك عبر برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)بهدف تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استخدام الاستبانة المعدة لذلك. وتكَّونت عينة البحث من (276) موظفا من كلا نوعي الشركات. وقد استخدم الباحث طريقة العينة العشوائية في الحصول على استجابات المبحوثين.وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين متطلبات الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتنشيط أعمالها كما إن الشركات العاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى إلى طرح أفكار وابتكارات ابداعية جديدة من خلال دراسة السوق والتعرف على احتياجات عملائها بدقة، مما يؤدي لعدم توجه العملاء إلى مؤسسات منافسة وهذا ما يؤدي بدوره زيادة النشاط الإنتاجي.وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: تفعيل الأنشطة الخدمية وذلك لما له دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتنظيم الإعمال وتحسين استخدام الأدوار بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الشركات العاملة الأجنبية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية، المناطق الحرة، المزيونة، سلطنة عمان.

Abstract

he role of companies operating in the Al Mazyouna Free Zone in revitalizing small and medium enterprises in the Sultanate of Oman from the employees' point of view

The study aimed to know the role of companies operating in the Al Mazyouna Free Zone in activating small and medium enterprises in the Sultanate of Oman. A questionnaire was designed and distributed to a sample of the research community. The questionnaire included two variables, namely the role of operating companies (foreign) and small and medium enterprises. The following statistical methods were used: Crohn's alpha and t-test. Using the statistical analysis program (SPSS) to analyze the data collected by using the questionnaire prepared for this purpose. The research sample consisted of (276) for both types of companies. The researcher used the random sampling method to obtain the research sample. The results of the study showed that there is a positive relationship between the requirements of companies operating in the free zone and small and medium enterprises to stimulate their business. Also, companies working with small and medium enterprises seek to put forward new creative ideas and innovations by studying the market and identifying the needs of their customers accurately, which leads to customers not going to Competitive institutions, which in turn leads to increased production activity.

The study came out with several recommendations, the most important of which are: activating service activities because of their role in developing small and medium enterprises, to organize business and improve the use of roles among small and medium enterprises.

Keywords: Foreign companies, Al-Mazyouna, free zones, small and medium-size enterprises

المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	
الإجازة	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
إقرار الباحث	ج
استهلال	ج - د
شكر وتقدير	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
قائمة المحتويات	ط - ي
قائمة الجداول	ك - ل
قائمة الأشكال	م
قائمة الملاحق	ن

قائمة المحتويات

الرقم	الفصل	العناوين	الصفحة
1	الفصل الأول إشكالية الدراسة وأهميتها	المقدمة	1
2		مشكلة الدراسة	2
3		أسئلة الدراسة	3
4		أهداف الدراسة	3
5		فرضيات الدراسة	4
6		أهمية الدراسة	5
7		حدود الدراسة	5
8		مصطلحات الدراسة	6
9		أنموذج الدراسة	9
10	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	**المبحث الأول: المناطق الحرة**	
11		مفهوم المناطق الحرة	10
12		أهداف وأهمية المناطق الحرة	12
13		تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية	14
14		**المبحث الثاني: الشركات الصغيرة والمتوسطة**	
15		مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة	19
16		أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة	22
17		التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
18		**المبحث الثالث: الدراسات السابقة**	
19		أولاً: الدراسات باللغة العربية	26
20		ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية	29
21		ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	30

22	**الفصل الثالث** **منهجية وإجراءات الدراسة**	تمهيد	32
23		منهجية الدراسة	32
24		مجتمع وعينة الدراسة	33
25		عينة الدراسة	33
26		الإجراءات البحثية في الدراسة	33
27		أداة الدراسة	35
28		صدق وثبات أداة الدراسة	38
29		الأساليب الإحصائية المستخدمة	45
30	**الفصل الرابع** **عرض النتائج وتفسيرها**	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	61
31		وصف نتائج الدراسة	62
32		اختبار الفرضيات	68
33	**الفصل الخامس** **النتائج والتوصيات**	أولاً: النتائج	72
34		ثانياً: التوصيات	74
35	**قائمة** **المراجع والمصادر**	المراجع العربية	77
36		المراجع الأجنبية	79
39	**الملاحق**		80

قائمة الجداول

م	محتوى الجدول	الصفحة
1	المقابلات النوعية	32
2	عدد الشركات في المنطقة الحرة المزيونة	34
3	مقياس ليكرت الثلاثي	37
4	معالجة مقياس ليكرت الخماسي	37
5	الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الاول شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية العاملة مع الدرجة الكلية	39
6	الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الثاني متطلبات الشركات غير العمانية العاملة مع الدرجة الكلية	40
7	الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الثالث دور ادارة المنطقة في تنشيط العلاقة غير العمانية العاملة مع الدرجة الكلية	42
8	الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات المحور الثاني تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الدرجة الكلية	43
9	ثبات أداة الدراسة لمتغيرات الدراسة للعينة الاستطلاعية باستخدام معامل ألفا كرو نباخ	44
10	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية لمتغير يعزى لمتغير الجنس:	45
11	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الجنس:	46
12	تحليل التباين المحور الأول: دور ادارة المنطقة في تنشيط العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الجنس:	46
13	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير العمر	47
14	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير العمر	47
15	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير العمر	48
16	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير المؤهل العلمي	48

17	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير المؤهل العلمي	48
18	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير المؤهل العلمي	49
19	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الخبرة	50
20	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الخبرة	50
21	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الخبرة	51
22	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الوظيفة	51
23	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الوظيفة	52
24	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير الوظيفة	52
25	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير نوع الشركات	53
26	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير نوع الشركات	53
27	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير نوع الشركات	54
28	تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير لقطاع العمل	54
29	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير لقطاع العمل	55
30	تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لمتغير لقطاع العمل	55
31	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للجنس	56
32	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى العمر	56
33	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى المؤهل العلمي	57
34	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى الخبرة	57
35	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى الوظيفة	58
36	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى نوع الشركة	58

37	تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى قطاع العمل	59
38	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	60
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	61
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	62
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	63
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	64
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	65
	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	66
	اختبار T لمتوسط المبحوثين للتعرف على افراد العينة	67

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوي	الصفحة
1	نموذج الدراسة	7
2	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	60
3	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	61
4	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	62
5	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	63
6	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	64
7	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	65
8	التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب متغير الجنس	66

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	**الاستبانة**	81
2	**قائمة بأسماء المحكمين**	87

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

2.1 أهمية الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 متغيرات وأنموذج الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 حدود الدراسة

7.1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر المناطق الحرة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تلجأ الحكومة إلى إنشاء مناطق حرة لما لهذه المناطق من أهمية في جذب الشركات العالمية. هذا بالإضافة الى توفير البنية التحتية الأساسية للشركات وكذلك تقديم الحوافز كالإعفاء من الضرائب، وإعفاء من قانون الوكالات التجارية وتوفير البيئة التشريعية وتقليل نسب التشغيل من الموارد البشرية المحلية **(مداحي وأوسرير،2020)**. ما هو العائد للدول من إنشاء المناطق الحرة؟ أي لملذا تتجه الدول لإنشاء المناطق الحرة؟

تم إنشاء المناطق الحرة في الكثير من دول العالم. وبفضل ذلك نمت اقتصاديات هذه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، ألمانيا، فرنسا وغيرها من الدول. وفي هذا الصدد نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي المكونة من المملكة العربية السعودية، الامارات، الكويت، البحرين، قطر وسلطنة عمان اعطت اهتمام خاص لهذه المناطق؛ ساهم ذلك في تسهيل مهمة جذب الاستثمارات الأجنبية لدول الخليج بصفة عامة. وفي السلطنة بصفة خاصة، تم استغلال الموارد المتاحة في أراضي السلطنة واستقطاب الاستثمار الأجنبي بحزمة من التسهيلات والإجراءات بالإضافة إلى الرسوم القليلة مع توفير بنية تحتية تنافس الدول الصناعية من ناحية الجودة والمرافق التي تساعد في تشجيع التنويع الاستثماري بشكل كبير. جاء إنشاء المناطق الحرة بعد انعقاد العديد المؤتمرات والندوات الخاصة بتنويع مصادر دخل وتم التركيز على المناطق الحرة باعتبارها تخلق فرص استثمارية بالتعاون بين الدول الصناعية الكبرى من خلال إنشاء ثلاثة مناطق حرة هي؟؟؟ لخلق الفرص الاستثمارية للشركات المحلية والأجنبية ويتم استهداف الشركات العالمية أيضا **(محمد،2017)**.

ان وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت داخل المناطق الحرة أو خارجها مهمة لما لها من أدوار هامة تعزز من قدرة الدولة على تنويع دخلها وتنشيط المناطق الحرة لتشمل العديد من الشركات العاملة فيها (تحتاج هذه الفقرة لإعادة الصياغة). وتوفير المساحات الكافية لإقامة الأنشطة التجارية والمشاريع التنموية، لجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك لإيجاد فرص عمل للمواطنين، والمشاركة في العولمة الاقتصادية وغيرها كلها عوامل مساهمة في تعزيز المناطق الحرة **(عزت وعبد الستار،2014)**. جاءت الفكرة لعمل هذا البحث حيث يتطرق الى الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات العاملة في المناطق الحرة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق.

2.1 مشكلة الدراسة

يرتبط تنشيط المؤسسات العمانية الصغيرة والمتوسطة بوجود الشركات العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان ، لكنها تقدم هذه المؤسسات اعمال للشركات العاملة مثل التخليص الجمركي والمناولة وخدمات مكاتب الاستيراد والتصدير والاستشارات الهندسية والفنية، والمقاولات وتسويق المنتجات المصنعة، وكذلك توفير المواد الاستهلاكية وغيرها من البضائع والخدمات ولكن يلاحظ ان هذه الشركات العاملة في المنطقة الحرة لا تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل بجوارها، بل تتوجه للتعامل مع الشركات خارج المنطقة الحرة الأمر الذي يعيق من حراك نشاط ونمو هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يهدد من فرص تطوير أعمالها وأستمرارها في النشاط. وعليه فأن مشكلة الدراسة تحاول أن تجاوب على السؤال الرئيسي: ما **هو دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** العاملة في المنطقة؟

3.1 اسئلة الدراسة

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية ومنها:

1. إلى أي مدي يمكن أن تساعد شكل العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة
2. ما هي متطلبات الشركات العاملة في المنطقة الحرة لغاية تنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمزيونة
3. ما هو دور إدارة المنطقة الحرة في بالمزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة علاقة الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على شكل العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية تنشيطها.

2- الوقوف على متطلبات الشركات العاملة في المنطقة الحرة التي تعد وجودها مهم لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- التعرف على دور إدارة المنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة.

5.1 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي: هناك دور للشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى عدد من الفرضيات الفرعية التالية:

1. هناك دور لوجود متطلبات التعامل بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأنظمة الإلكترونية وتنشيط اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.
2. هناك تأثير في شكل العلاقة لبيئة الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.
3. هناك دور مهم لإدارة المنطقة الحرة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان.

6.1 أهمية الدراسة

تتركز أهمية هذه الدراسة البحثية على الجانبين العلمي والعملي. فالأهمية العلمية للدراسة تتمثل في ان الدراسة تعتبر إضافة علمية للأدبيات في مجال بيئة الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة وعلاقتها بتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة، حيث ان هذا الموضوع لم يبحث من قبل في السلطنة. وبذلك فالدراسة تعمل على أثراء البحث العلمي في دراسات المناطق الحرة في سلطنة عمان. اما أهميتها العملية فتتركز بكونها تسلط الضوء على دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي قطاع حيوي ومهم بالسلطنة، بحيث يتم الاستفادة من توصيات الدراسة في تحسين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في المناطق الحرة مما يحفز الاستثمارات بشكل عام في سلطنة عمان.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: يتمثل في اجراء الدراسة الميدانية في الفترة بين شهر 7 و8 من عام 2023م.

الحدود المكانية: تطبق هذه الدراسة في سلطنة عمان، محافظة ظفار، ولاية المزيونة، وبشكل أكثر تحديدا في المنطقة الحرة بالمزيونة.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على العاملين بالشركات العاملة (الأجنبية) والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في سلطنة عمان.

8.1 نموذج الدراسة

يوضح النموذج أدناه ابعاد الدراسة الثلاثة والتي تساهم في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

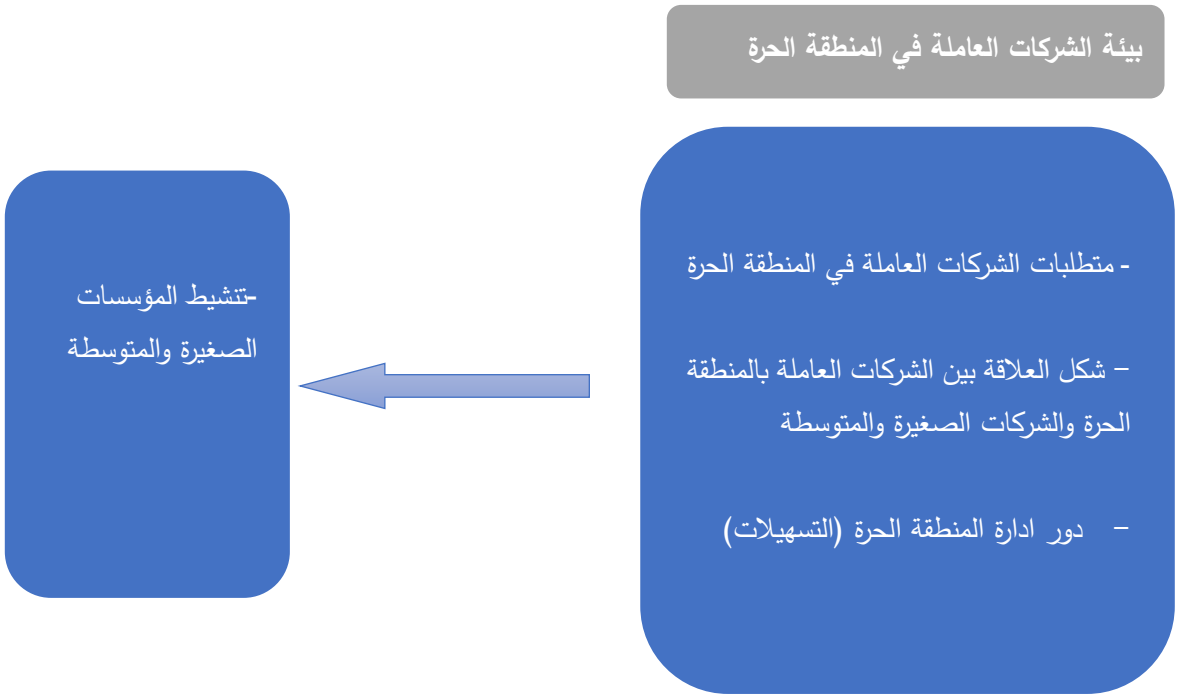

الشكل 1/1 يوضح نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث مطورة من (بريبش،2020م)

9.1 مصطلحات الدراسة

1.9.1 المنطقة الحرة: هي المنطقة التي يتم فيها استقبال الصادرات ويتم فيها تحقيق القبول؟؟؟؟ التجاري وتشجيعه من ناحية تخفيض الرسوم والضرائب التي يتم فرضها على التجار وذلك لتعزيز الحركة الاقتصادية في الدولة من خلال عمليات الاستيراد والتصدير وتقوية أواصر الارتباط بالسوق العالمي من خلال تطبيق مفاهيم العولمة الاقتصادية والتجارية. **(Steenbergen & Javorcik، 2017، 10)**

2.9.1 رؤية سلطنة عمان: تسعى سلطنة عُمان لتعزيز القدرة التنافسية للمناطق الحرة على المستوى الإقليمي وجذب المزيد من الاستثمار المحلي والدولي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعميق؟؟؟؟ الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي والتأكيد على رؤية عُمان 2040 في المجال الاقتصادي **(وثيقة رؤية عمان2040)**

3.9.1 الاستثمار الأجنبي: يعرف بانه "الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد اخر بنسبة تتراوح بين 10%و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات واصول ثابتة. (حامد،2019)

4.9.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين **(رابح،2018)**، ووفقا الى تعريفها في السلطنة، فهي التي يكون عدد العاملين يتراوح بين 1 الى 50 عامل وحجم المبيعات من 150 ألف ريال الى مليون وربع المليون ريال عماني **(هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**

5.9.1 البنية التحتية: تُعرَّف بأنها الأنظمة المادية الأساسية للأعمال بما فيها الانتاج وتشمل البنية التحتية مثل أنظمة النقل وشبكات الاتصالات والصرف الصحي والمياه وهي تساهم في التنمية الاقتصادية في المنطقة وازدهارها، ويمكن تمويل المشاريع المتعلقة بتحسينات البنية التحتية بشكل عام أو خاص أو من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. **(عاشور ومرزوق، 2014)**

6.9.1 تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك تفعيل جانب من الشراكة بين الشركات المستثمرة (الأجنبية) بالمنطقة الحرة ودور إدارة المنطقة حتى يتم تعزيز دور المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني.

7.9.1 شكل العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يجب ان تكون هناك علاقة تكاملية بين الشركات العاملة والمؤسسات وذلك لبناء ثقة التعامل في الاعمال المتنوعة ومن هذا يكون سياسة التعامل مشتركة ومستمرة وعدم اتجاه الشركات العاملة الى التعامل مع نظرائها من المؤسسات غير العمانية

8.9.1 دور إدارة المنطقة الحرة:

وهي التسهيلات التي تقدمها إدارة المنطقة الحرة بحيث يجب العمل على وثيقة شرف اقتصادية بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يكمن التكامل الاقتصادي بينها وهذا يؤدي الى تعاون مشترك يخدم جميع الأطراف.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: المناطق الحرة

1.2 تمهيد

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تتمتع باقتصاد حر لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات بأهمية هذه المناطق في الاقتصاد الوطني واصبحت الدول تلجا اليها على اختلاف امكانياتها الاقتصادية ولا تختلف الدول العربية عن باقي دول العالم فقد شهدت اقامة مناطق حرة اولها في عدن الجمهورية اليمنية في مطلع القرن العشرين .خلال هذا المبحث تتناول الدراسة الجانب النظري للمناطق الحرة حيث سنتطرق، التطور التاريخي لها، تعريفها، خصائصها، أنواعها، أهدافها، مقوماتها، معوقاتها، ونظرا لصعوبة تناول جميع المناطق الحرة بالدول العربية الا انني سأتناول عن المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان محل الدراسة (السيد،2014).

2.1.2 المطلب الاول مفهوم المناطق الحرة

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا انه لا يوجد تعريف موحد لها، إذ نجد أن المتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة وإنما وضعت تحديد لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخلها، ولإبراز مفهوم المناطق الحرة سوف نتعرض لبعض التعاريف حول المنطقة :نجد أن لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، عرفتها على أنها: "مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع

للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات"(نزيه،2017)

2.1.3 المطلب الثاني أهمية وأهداف المناطق الحرة تأتي أهمية المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد القومي من خلال إقامة صناعات تصديرية، وجلب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير الفرص للعمالة، وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، وذلك في سياق ما تتمتع به المناطق الحرة من مزايا وحوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، لذى تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من خلال انشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبة ، والعمل على اقامة المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.، والعمل على استقطاب راس المال الأجنبي وزيادة الدخل الوطني وإيجاد صناعة منتجة وأخيرا زيادة عملية التوظيف (عمر، 2019).

(2.1.4) المطلب الثالث: تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية لقد زاد اهتمام الدول والحكومات بأهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني، لذا أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المناطق الحرة تزايد من 25 دولة عام 1970إلى 120 دولة عام 2020م، وارتفع عدد المناطق من 80 منطقة إلى 5000 منطقة والدول العربية شانها شان باقي دول العالم اهتمت بالفكر ة وعمدت على تعميمها، وكانت أول منطقة حرة في عدن بالجمهورية اليمنية وببورسعيد بمصر بواسطة الاحتلال الانجليزي طبعا وذلك في مطلع القرن العشرين .وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة هي: الأردن، الإمارات، تونس، السودان، ليبيا، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب واليمن .وسلطنة عمان ونظرا لصعوبة التكلم عن جميع المناطق الحرة بالدول العربية، ارتأينا اختيار بعض التجارب العربية في هذا المجال وهما مصر والإمارات العربية، بالإضافة طبعا لتجربة سلطنة عمان بالمنطقة الحرة بالمزيونة وان لم تصل إلى المستوى المطلوب.

ادراج الفقرتين الأخيرتين والخاصتين بالمناطق الحرة في الامارات ومصر هنا المناطق الحرة بسلطنة عمان: المنطقة الحرة هي منطقة تتبع للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية يكون كما لو أنها أجنبية، تقدم فيها عديد الامتيازات والتسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية.

قامت سلطنة عمان بإنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والصناعية والحرة ضمن خطتها للتنويع الاقتصادي وللعمل على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق بما تتميز به من حوافز خاصة. وتعتبر حوافز وامتيازات المناطق الحرة في السلطنة سخية منها: التملّك الأجنبي بنسبة 100%، والإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير، وعدم وجود حد أدنى لرأس المال، وإعفاء من الضرائب لمدة تصل حتى 30 عام، ونظام المحطة الواحدة للتصاريح، والإعفاء من ضريبة الدخل للأفراد، وتوفير مرافق وخدمات ذات طراز عالمي تشمل مكاتب مجهزة ومخازن ومنافذ تجارية بالقرب من الموانئ مما يضمن انسيابية سلاسل الإمداد من خلال شبكات النقل المتكاملة، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وسنغافورة **(شعنبي وبورداش،2019)**

ويوجد عدد من المناطق الحرة في سلطنة عمان وهي: المنطقة الحرة بالمزيونة تم تأسيسها في نوفمبر 1999م، وتقع في محافظة ظفار بالقرب من الحدود العمانية اليمنية، والمنطقة الحرة بصلالة وقد تم تأسيسها عام 2006م، والمنطقة الحرة بصحار وتأسست في أواخر عام 2010م، والمنطقة الاقتصادية والصناعية الدقم :تأسست في 2011م، وأخيرا المنطقتان الحرتان في مدينة خزائن الاقتصادية :تأسست في 2023م **(الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة)**

المناطق الحرة بالإمارات: ولعل تجربة دولة الامارات من انجح التجارب حيث اهتمت الإمارات بإنشاء المناطق الحرة لجذب المستمرين المحليين والأجانب وقد وصل عددّ المناطق الحرة الإماراتية في الوقت الحالي إلى24 من العدد الإجمالي للمناطق الحرة البالغ 123منطقة في دول العالم العربي كلها. وذلك لتوفر عدة عوامل ساعدتها أن تكون من انجح الدول في هذا المجال وهي تتمثل في البنية المتطورة للبنية الأساسية في مجال الخدمات والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، إضافة لامتلاكها لأحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة حيث يتم استعمال أحدث الأساليب المتطورة وأيضا وجود مجموعة من المطارات الدولية الحديثة، إضافة إلى توفر بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وللإشارة فان الإمارات افتتحت عام 1999 أول منطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم في مدينة دبي للإنترنت.

وتتمثل أهم المناطق الحرة المتواجدة بالإمارات في المنطقة الحرة في جبل على التي اسست عام 1980 في امارة دبي وتعتبر محورا رئيسا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق والغرب، وكونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية ولا شك في أن استقرار اللوائح والقوانين التنظيمية وشبكات الاتصال والمواصلات والنقل المتقدمة، إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا. وهناك مناطق حرة في عجمان وام القيوين والشارقة وجميع الامارات السبعة المكونة لدولة الامارات (بوراسي وطرشي ،2021) .

المناطق الحرة بمصر

عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية في 01/02/1902، حيث أنشأت بموجبه منطقة برية بحرية في بورسعيد، ولم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في سنة 1920 .صدر التشريع الثاني للمناطق الحرة بمصر بصدور القانون رقم 306 سنة 1952

و الذي أعطى حق إنشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها، و أخضعت المناطق الحرة آنذاك لرقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات والواردات و فحص المستندات والحراسة و غيرها، و كان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع التجارة العابرة و قيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، و استمرت التعديلات في القوانين و المراسم، حيث صدر القانون 66 في 1963 و القانون رقم 51 لسنة 1966 و الذي تم توقيف تطبيقه بسبب ظروف الحرب 1967 بين مصر و إسرائيل، ثم صدر في سبتمبر 1971 القانون رقم 65 في شان استثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة وقد تضمن هذا القانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مقرها مدينة القاهرة. **(بدر،2020).**

ومما سبق يتضح أهمية العمل على إيجاد مناطق حرة في الدول ولعل تجربة المناطق الحرة في الدولة الجارة الامارات مثل يمكن الاستفادة منه في تطوير المناطق الحرة وتنشيط العلاقة بين الشركات العاملة الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

المبحث الثاني

الشركات المتوسطة والصغيرة

(2.2.1) تمهيد

لقد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث في مجال الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة او النامية مدى أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات الحيوية المختلفة وذلك لتلبية حاجة المجتمع، بالإضافة لقيامها بعدة نشاطاتها الاجتماعية وتوفير فرص العمل.

(بن رمضان،2018)

نحن نسعى من خلال هذا المبحث الى توضيح بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بمفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.، والآفاق المستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.

(2.2.2) المطلب الاول: مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد هناك تعريف موحدا حيث ان كل دولة تعتمد على معايير معينة في تعاريفها وذلك باختلاف مستوى التقدم التكنولوجي في كل بلد ومدى التطور الاقتصادي. **(هاليل، بن عبدان وعياد ،2022)**

كما جاء مفهوم هذي المؤسسات بالسلطنة بانها هي التي تمارس نشاطا اقتصاديا وانتاجيا، او خدميا وتجاريا، او حرفيا او غيرها، حيث تم تصنيفها الى ثلاثة فئات وفق الجدول التالي **(الجريدة الرسمية للسلطنة،2023)**

ماهية المشروع يعرف المشروع بأنّه عمل يقوم به الفرد لينفّذ فكرةً معيّنة، سواء أكانت عبارةً عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسيّة؛ كالموارد الماليّة، والمعرفيّة، وكادر العمل. **من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف للمؤسسة كما يلي:**

المؤسسة منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، والاعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الاهداف.

تعريف المؤسسة كنظام :هي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي ويتكون هذا النظام من مجموعة عناصر متفاعلة بينها مترابطة فيما بينها لتحقيق هدف معني .حيث يتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد. وبما أن الانظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الاهداف الفرعية للأنظمة يصب في تحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة. (يس،2006م).

(2.2.3) المطلب الثاني: أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط:

تتمثل انواع المشروعات في الاتي:

- مشروعات إنتاجية: أساسها التحويل، بمعني تحويل خامة إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) [والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة.
- مشروعات خدمية: أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.
- مشروعات تجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة، أعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وأيا كان نوع المشروعات الصغيرة أو مجال نشاطها فإنها جميعا تشترك في عناصر ومكونات واحدة. (بهاء،2017م)

(2.2.4) المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك الكثير من المعوقات او التحديات التي تعرقل تطور ونمو هذي المؤسسات في سلطنة عمان ومن ضمنها:

-غياب التنسيق الفعال بين الجهات الداعمة وأصحاب المؤسسات في عملية توسيع الأسواق واستغلال الفرص.

-الافتقار للأنظمة محاسبية ومالية يترتب عليها خسائر تظهر بعد تأسيس المشاريع.

- ضعف راس المال المشاريع وارتفاع تكلفتها

(جريدة عمان,2021)

(2.2.5.1) ثانيا: المعوقات التشريعية والحكومية:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود قانون موحد لها، يحدد تعريفا محددا لها، وينظم عملها، ويوفر لها التسهيلات في مجالات التمويل والحصول على تراخيص المطلوبة، بالإضافة الى تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار والتضارب بين أدوارها (لبيب،2002:39).

ثالثا: التحديات التكنولوجية

التطور التكنولوجي

لقد أدى التقدم التكنولوجي الى الاهتمام بالأساليب الانتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية للزيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الاداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية (شريف،2008م).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تناول هذا الجزء من الدراسة عددا من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهو دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ولإجراء ذلك تم تقسيم هذه الدراسات المتعلقة بالموضوع الى قسمين دراسات عربية والدراسات السابقة باللغة الانجليزية وفق التسلسل التاريخي للدراسة من الأحدث الى الأقدم كمايلي:

(2.3.1) اولاً: الدراسات العربية

1. **دراسة :(السيد،2020) بعنوان: نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة دراسة ميدانية فى مدينة بورسعيد.**

تمثل المناطق الحرة إحدى طرق جذب الاستثمارات ، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات والمزايا الاستثمارية، وتعود فكرة المنطقة الحرة إلى عصر الامبراطورية الرومانية ، حيث اقيمت بغرض التجارة الدولية العابرة ، وفى العصور الحديثة استغلت الدول الاستعمارية بعض المواقع الهامة في مستعمراتها من أجل انشاء مناطق حرة وذلك من أجل تحقيق الربح المادي من خلال التجارة الدولية العابرة من خلالها ،وشهدت المناطق الحرة تطوراً كبيراً منذ بداية الستينيات من حيث الغرض أو أماكن الاقامة أو المساحة التى تقام عليها ، أو أماكن الشحن والتصدير وغيرها ، كما تختلف أشكالها ومسمياتها من بلد لأخرى.

2. **دراسة: (يس،2016) بعنوان: حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** تساهم العناقيد الصناعية في الوقوف أمام العراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساعد على تحسن قدرتها التنافسية، إلا أن أداء العنقود المتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تواجهه العديد من الصعوبات نتيجة لعدم تجانس أطرافه، وهو ما جعل من الحوكمة الأمر الحتمي لتعزيز سبل التنسيق والتعاون .نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز خصائص العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتسليط الضوء على دور الحوكمة وأثارها على أداء العناقيد.

3. **دراسة (عاشور، 2014) بعنوان دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يساهم بتحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية.**

هدفت هذه الدراسة التركيز على المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، الجزائر مصر ومعرفة فاعلية هذه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية لهذه الدول. الإمارات قامت ببناء مناطق حرة وصلت إلى 24 منطقة حرة، أما مصر فقد كانت أول منطقة حرة لها في بورسعيد عام ١٩٠٢ واليوم تمتلك مصر ٩ مناطق حرة تتمتع بمرافق حيوية وإدارة مميزة. اما بالحديث عن الجزائر فقد قامت الحكومة الجزائرية بعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو السبب الرئيسي في إلغاء المنطقة الحرة التي كانت سوف تفتتحها لأنها انظمت إلى منظمة التجارة العالمية. تبين من نتائج الدراسة التي قام بها عاشور أن لا يوجد نموذج موحد يتم إتباعه لبناء المناطق الحرة؛ لأن كل دولة مختلفة بإدارتها، إمكانياتها، مواردها، علاقاتها الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدول الأخر. كم قدم الباحث توصيات مفادها أن على البلدان العربية التركيز أكثر في المناطق الحرة مع ضرورة العمل على تهيئة البنية التحتية وإقامة المؤتمرات

والندوات للترويج عن البلد تجاريا واقتصاديا، من جانب اخر لابد من التركيز على السياحة لأن لها دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي.

4. **دراسة (كافلك، 2012) هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير الآثار والتوابع الاقتصادية للمناطق الحرة في تركيا.** العينة تضمنت عدد من الشركات وصل عددها إلى 154 التي تعمل في جميع المناطق الحرة في تركيا التي كان عددها 19 منطقة حرة متوزعة على جميع أجزاء تركيا. نتائج الدراسة أظهرت أن المناطق الحرة في تركيا تمكنت من جذب العديد من الاستثمارات العربية والأجنبية والتي تأسست بسببها العديد الشركات التي تتميز بتعدد الجنسيات مما ساهم في نقل التكنولوجيا والكثير من المبيعات التي تعد من إبداع وابتكار هؤلاء المستثمرين والتجار.
5. دراسة (جرادن، 2011) هدفت الدراسة الى معرفة الفاعلية التي توفرها المناطق الحرة الخاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر والتوسيع الذي يطول الصادرات في جنوب أفريقيا، كما أن تم التركيز على الدور الاستراتيجي للصادرات على المدى البعيد. تركيز الباحث كان على منطقة كويجا الصناعية التي تعتبر المنطقة الحرة للعديد من الشركات الاستثمارية. استنتج الباحث من خلال المنهج النوعي الكيفي إلى أن هناك تأثير قوي وترابط ما بين المرافق والتسهيلات التي توفرها إدارة منطقة كويجا الصناعية للمستثمرين والتجار حيث إنها تلعب دور بارز في جذب الاستثمار الأجنبي.
6. **دراسة (فضال، 2008) بعنوان الدراسة المناطق الحرة ودورها في التنمية.** هدفت هذه الدراسة معرفة مستوى نجاح المناطق الحرة وأدوارها في التنمية الاقتصادية. استعرضت الباحثة الكثير من التجارب للمناطق الحرة من دول متنوعة منها تونس وقد بينت النتيجة أن المناطق الحرة تعتبر من المناطق المناسبة للاستثمار الأجنبي مما يعزز التنمية بشكل تنموي ومستدام. تناولت

الدراسة نتائج أكدت أن المناطق الحرة لها دور كبير في انتشار الأمن والاستقرار وتوطيد العلاقات السياسية بمرجعية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول كما رفعت هذه المناطق الحرة من معدلات التوظيف وارتفاع صادرات البلد.

7. **دراسة (أبو الهيجاء، 1991) كانت تتناول الدراسات الصناعات الصغيرة في الأردن ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الأردن.**

هدف الدراسة معرفة مدى الفاعلية للصناعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية، حيث استخدم الباحث البيانات من دائرة الإحصائيات العامة في الأردن للقيام بالعملية الإحصائية وتحليلها. أكدت النتائج على أن الصناعات الصغيرة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية في الأردن وأظهرت الدراسة تفوق الصناعات الصغيرة على الصناعات الكبيرة في عنصري الإنتاجية والإقبال.

ثانياً الدراسات الاجنبية:

1. **دراسة: (Keddi, Abdelmadjid،2019) بعنوان: أمثلة مبهرة على مناطق التجارة الحرة في البلدان النامية.**

Shining Examples of Free Trade Zones in Developing Countries

ان النظرية التي طورت من هذه الدراسة تميز نفسها عن نظريات عملية التدويل الأخرى، من حيث إنها تعترف بالتأثير المتزامن للموقع الجغرافي لمناطق التجارة الحرة، وتأثير الهيئات المسيرة لها وكذا تأثير البنية التحتية، والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، والعلاقة المتبادلة بين هذه العوامل. على عكس النظريات الموجودة التي طورتها المدرسة البيئية، والتي تعتمد فقط على التأثير المحتمل للعوامل الخارجية، فإن هذه النظرية تدمج العوامل الداخلية

والخارجية في تفسيرها. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن للإجابة على السؤال التالي: ما سر النجاح المبهر لتجارب كل من الامارات، كازاخستان وشانغهاي بالصين الشعبية، وماهي الأثار التي تركها هذا النظام على اقتصاديات تلك الدول؟ قامت الدراسة بتحليل وتشخيص تجارب الدول الثلاث كل على حدي، مركزة على أسباب النجاح والنتائج التي خلفها على اقتصاديات تلك الدول. وخلصت الدراسة إلى إعطاء مفهوم جديد للمقومات الأساسية الواجب توفيرها قبل وأثناء وبعد بدأ النشاط في أي منطقة حرة، وكذا الدور الذي تلعبه تلك المناطق في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الاقتصاد.

(2.3.2) ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

جميع الدراسات السابقة كانت تتفق مع الدراسة البحثية بأهمية تطوير المناطق الحرة التي تعزز من التنمية الاقتصادية والمستدامة للدول، كما انها اتفقت على أن تطوير البنية التحتية بما يتواكب مع التقدم التكنولوجي له دور كبير في استقطاب الاستثمار الخارجي مما يساهم في تنويع الخبرات والمشاركات المعرفية بين الشركات المتواجدة في المناطق الحرة. على مما سبق فإن الشركات العاملة في المناطق الحرة عليها أن تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سوف تقوم فيما بعد بإشهار المنطقة الحرة مما يساهم في زيادة الإنتاج وزيادة الحركة الشرائية والتي تؤثر ليس فقط على المنطقة الحرة بالتحديد، بل على إقصاد الدولة ومستقبلها التجاري.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

.3 منهجية الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 الإجراءات البحثية

5.3 طرق جمع البيانات والمعلومات

6.3 أداة الدراسة

1.3 تمهيد:

يقوم هذا الجزء من الدراسة بوصف وتحديد منهجية الدراسة المتبعة والتي يمكن بواسطتها تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. حيث يتم تحديد مجتمع الدراسة المستهدف والعينة المختارة وخصائصها. كما يتم إعداد وتطوير أداة الدراسة واستقرارها. وتوضيح جميع إجراءات الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة.

3.2منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي يقوم على استخدام جميع البيانات من خلال جمعها وتنقيتها وتحليلها وإظهارها بطريقة مفهومة. وتعتمد الدراسة على الجمع بين الاسلوبين الكمي والنوعي، ويتمثل الاسلوب الكمي في اداة الدراسة وهي الاستبانة: ويتم التعامل مع البيانات الإحصائية ويتم عرض هذه البيانات من خلال الجداول والرسوم البيانية، ومن ثم تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص النتائج من عينة الدراسة للوصول إلى قرارات مهمة حول المجتمع المستهدف. ويعتمد هذا المنهج على تفسير الموقف أو المشكلة الحالية من خلال تحديد شروطها وظروفها. وتحديد الابعاد ومحاور الدراسة وتحديد العلاقات التي تربط هذه الأبعاد من خلال وصف علمي دقيق ومتكامل للمشكلة المطروحة والحقائق المتعلقة بها. لا يقتصر هذا الاسلوب على وصف الظاهرة وحسب، بل يشمل على تحليل هذه المشكلة وقياسها بطرق علمية وتحديد نتائجها وتقديم حلول ومقترحات لعلاجها.

(3.3) مجتمع وعينة الدراسة:

لأهمية الموضوع وشموليته حيث تهدف الدراسة الى معرفة دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. وعليه فأن مجتمع الدراسة يتمثل في شريحة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية المتواجدة في المنطقة الحرة بالمزيونة، حيث تكون مجتمع الدراسة من حوالي (640) مدير اداري ومن في حكمهم من الشركات المتنوعة العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة، ويتم اختيار المجتمع للبحث كعينة. **جدول (2.3) عدد الشركات في المنطقة الحرة للمزيونة**

الشركات الموجودة في المنطقة الحرة المزيونة	عدد الشركات	عدد الموظفين الاداريين	العينة المستهدفة بنسبة 100%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية	41	365	
الشركات الأجنبية العاملة في المنطقة الحرة	190	275	
الإجمالي	231	640	276

(3.4) ثبات أداة الدراسة:

ثبات أداة الدراسة: الثبات يعني الاتساق في النتائج المتحصل عليها، واستقرار النتائج بمرور الوقت، وينتج عن الاختبار المستمر نفس النتائج إذا تم تطبيقه على نفس المجموعة من الأفراد مرة أخرى وهم الموظفين من كلا الشركتين العاملة (الأجنبية) والصغيرة والمتوسطة. ولقد تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمته (***Cronbach's Alpha***) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من ***(*** **0.70**)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل هذا على ثبات أعلى للدراسة.

يظهر الجدول أدناه أن قيمة " ألفا كرو نباخ" تراوحت بين **0.835** و**0.535** بالنسبة لمجال الدراسة، وللمؤشر الكلي كانت قيمة المعامل **0.853**. لذا يمكن وصف نتائج الدراسة بالثبات، وأن البيانات

المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية أي مرتفعة.

الجدول (3.6) ثبات أداة الدراسة لمتغيرات الدراسة للعينة الاستطلاعية باستخدام معامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
دور الشركات العاملة في المنطقة الحرة	**21**	**0.835**
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	**8**	**0.535**
الدرجة الكلية لمقياس الدراسة	**29**	**0.853**

من اين هذا الجدول؟

تمت مراجعة الاستبانة الملحقة بالدراسة ووجدنا ما يلي:

المحور	عدد الفقرات
شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) والشركات العمانية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	7
متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة)	7
دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة	7
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	8

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برمجة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** في إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. **الإحصاء الوصفي:** وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.

- **الوسط الحسابي:** تم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.

- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

2. **الإحصاء الاستدلالي:** تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (***SPSS***) وذلك لتتمكن من تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

-**معامل الاتساق*Cronbach's Alpha*)** لاختبار ثبات أداة الدراسة.

- **اختبار (*T-test*) لإثبات الفرضيات.**

- **تحليل التباين** لقياس الفروق بين محوري الدراسة وأبعادها للمتغيرات الديموغرافية

(4.4) عينة الدراسة:

(4.4.1) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يشير الجدول أدناه إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري) المتعلقة بأفراد العينة الدراسة وتكرارات كل متغير والنسب المئوية.

جدول رقم (3.1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة:

1/العمر	أقل من 30 عام	31	%11.2
	30 إلى 40 عام	234	%84.8
	40 إلى 49 عام	9	%3.3
	أكثر من 50 عام	2	%0.7
	المجموع	276	%100
2/المؤهل العلمي	دبلوم التعليم العام	186	%67.4
	جامعي (دبلوم/بكالوريوس)	89	%32.2
	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	1	%0.4
	المجموع	276	%100
3/عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	34	%12.3
	5 إلى 10 سنة	206	%74.6
	أكثر من 10 سنة	36	%13
	المجموع	276	%100

4/الوظيفة في الشركة	مالك	104	%37.7
	مدير	126	%45.7
	موظف إداري	43	%15.6
	مندوب	3	%1.1
	المجموع	276	%100
5/نوع الشركة	غير عمانية (عاملة)	62	%22.5
	عمانية (صغيرة/متوسطة)	214	%77.5
	المجموع	276	%100
6/قطاع العمل	صناعي	29	%10.5
	تجاري	136	%49.3
	خدمي	111	%40.2
	المجموع	276	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج **SPSS** من بيانات الدراسة الميدانية، **2023**م

(4.5) الإجراءات البحثية في الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على الخطوات الإجرائية التالية:

1. إجراء الدراسة النظرية ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة باستخدام متغيرات **الشركات العاملة في المناطق الحرة** وعلاقتها بتنشيط الشركات الصغيرة والمتوسط.
2. **بناء أدوات البحث.**

3. **التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وإرسالها للمحكمين.**
4. **إعداد الاستبانات بواسطة تطبيق نماذج جوجل (Google Forms)** ثم نشر الاستبانة إلكترونياً، والتأكد من وضع حقول إلزامية على جميع فقرات الاستبانة، للتأكد من الحصول على استجابات على جميع فقرات الاستبانة وقد يستغرق توزيع الاستبانة وجعها حوالي أربعة أسابيع.
5. **فحص الاستجابات قبل تفريغها على ملف (Microsoft Excel)** ومن ثم تفريغ البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخراج النتائج ومناقشتها.
6. **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للبيانات المستخلصة من أدوات الدراسة،** والتي سيتم تطبيقها على العينة الأساسية في المنطقة الحرة بالمزيونة في سلطنة عمان والتأكد من الخصائص السكومتيرية (الصدق ـ الثبات) للاستبانة لقياس مدى دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.
7. **استخلاص النتائج وتفسيرها وتقديم التوصيات في ضوء ما اسفرت عنه النتائج.**

(5.3) أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبانة وهي أداة الدراسة، حيث تم تطوير الاستبيان بما يتناسب مع نوع الدراسة وعنوانها، وتبلورت أهميتها من خلال الأبعاد العلمية لمتغيراتها وذلك من خلال الكتب والمجلات والبحوث العلمية والرسائل المنشورة حول موضوع الدراسة.

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين، وأجريت التعديلات والاقتراحات المطلوبة في ضوء آراء المحكمين. وبناء عليه تم تشكيل الاستبانة من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: الأسئلة لمتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الوظيفي، الوظيفة في الشركة، نوع الشركة، قطاع العمل).

الجزء الثاني: المتغير المستقل، (المحور الأول **الشركات العاملة في المناطق الحرة**، حيث اشتمل المحور الأول على 18 عبارة مقسمة إلى ثلاثة أبعاد. البعد الأول متطلبات التعامل كالأنظمة الالكترونية، ويتكون من 6 فقرات. البعد الثاني نوع العلاقة بين الشركات العاملة بالمناطق الحرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون هذا البعد من6 عبارات تقيس مدى الوضوح في إظهار النتائج والإجراءات التي تقوم بها الشركات. أما البعد الثالث ادارة المناطق الحرة، ويتكون هذا البعد من 6 عبارات

الجزء الثالث: العامل التابع، ويمثل المحور الثاني من الدراسة تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي، ويتكون هذا المحور من 9 عبارات. اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت الخماسي) في الاستبانة، حيث كانت قيمه من **(1 ـ 5)** والموضحة في الجدول رقم **(3.1)**. وذلك لجميع عبارات محوري الدراسة

الجدول رقم (3.1) مقياس ليكرت الثلاثي التدريجي:

الدرجة	القيمة
موافق تماماً	5
موافق	4
غير متأكد	3
لا أوافق	2
لا أوافق ابداً	1

تمت معالجة مقياس ليكرث وحساب الوزن النسبي للمتوسطات من خلال المعادلة التالية

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحدالأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{\mathbf{1-5}}{\mathbf{5}} = \mathbf{0.8}$$

ولحساب درجة الاستجابات حسب متوسط الإجابات تم إضافة طول الفئة إلى أقل درجة في المقياس.

كما في الجدول رقم **(3.2)**.

الجدول (3.2) معالجة مقياس "ليكرت الخماسي"

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1 -1.8	قليل جداً
1.81 - 2.6	قليل
2.61 -3.4	متوسط
3.41 -4.2	كثير
4.21 -5	كثير جداً

(6.3) صدق وثبات أداة الدراسة:

1. **الصدق الظاهري:** وهو يعني أن أداة القياس تبدو وكأنها تقيس ما تم قياسه بالفعل، أي أن شكل الأداة ومظهر الفقرات يتناسبان مع المعنى المقصود.

تم تقديم أداة الدراسة إلى مجموعة من المحكمين الأكاديميين ذوي الخبرة والكفاءة للتعبير عن آرائهم حول صلة الفقرة بالمحتوى، وأهمية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات وشمولها وتنوع المحتوى، أو مستوى صياغة اللغة العربية أو أية ملاحظات أخرى تراها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو الحذف حسب ما يراه المحكم ضرورياً، فقد تم إجراء التعديلات على ضوء توصيات وآراء المحكمين، مثل توضيح شروط معينة، أو تعديل محتوى بعض الفقرات، لجعلها مناسبة أو دمج بعض الفقرات الأخرى.

2.صدق البناء والاتساق الداخلي: وهو أحد مقاييس صحة الأداة التي تقيس مدى وصول أهداف الأداة، وتبين درجة ملاءمة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمحور، من أجل تحديد قدرة كل منها وتبين الجداول أدناه معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات الدراسة مع الدرجية الكلية لمحورها، بينما درجة ملائمة كل مجال من مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للمقياس.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لمعرفة دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية

1.4 الاحصاء

2.4 اختيار فرضيات الدراسة

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، والتي هدفت إلى تحديد دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون الفصل من عدة ابعاد وهي كالاتي:

2.4 البعد الأول: ويبين هذا الجزء شكل العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات العمانية يبين

3.4 البعد الثاني: يبين البعد الثاني متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة)

4.4 البعد الثالث البعد الثالث دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة

الجدول (3.3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع الدرجة الكلية:

الرقم	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعطي الشركات العاملة الأولوية بتعاملاتها الى الشركات الصغيرة والمتوسط في المنطقة الحرة في المزيونة	10	64	81	121	–	3.13	0.895	4	متوسط
2	تتجه الشركات العاملة الى التعامل مع نظرائها من الشركات العاملة غير العمانية	5	253	12	6	–	2.07	0.380	7	قليل
3	تثق الشركات العاملة بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة	8	43	215	10	–	2.82	0.527	5	متوسط
4	تشجع السياسات التي اقرتها إدارة المنطقة خلق علاقة تكاملية بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8	55	19	191	3	3.46	0.919	3	كبير
5	يتم منح حوافز ومزايا للشركات العاملة في المنطقة إذا اسندت أعمالها الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4	59	13	197	3	3.49	0.888	2	كبير
6	العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية	7	46	8	214	1	3.57	0.861	1	كبير
7	تنظر الشركات العاملة الى جودة البضائع والخدمات لتحديد الشركة العمانية التي ستتعامل معها	27	144	6	99	–	2.64	1.071	6	متوسط
	المتوسط العام						*3.03*	*0.792*		متوسط

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذا البعد كان **3.03** وبانحراف معياري **0.792** وهذا ما يشير إلى أن استخدام أفراد العينة للبعد "شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة)" كان متوسطاً. من ناحية أخرى أظهر الجدول أعلاه، أن الفقرة (6) التي تنص على " العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية " قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي **3.57** وانحراف معياري **0.861** وهي ما تشير إلى مستوى موافقة كثير على هذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين. مما يدل على أن جميع أفراد العينة مهتمين بعملية العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية، حصلت الفقرة **(2)** والتي تنص على " تتجه الشركات العاملة الى التعامل مع نظرائها من الشركات العاملة غير العمانية "على أقل متوسط حسابي **2.07** وانحراف معياري **0.380** كانت الموافقة قليلة بالنسبة لهذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين مما يدل توجه الشركات العاملة التعامل مع نظرائها في الشركات العاملة غير العمانية.

الجدول (3.4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الثاني متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع الدرجة الكلية:

الرقم	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	المواد الخام لإقامة الصناعات في المنطقة الحرة بالمزيونة قريبة من موقع التصنيع	9	83	29	150	5	3.21	1.003	1	متوسط
2	يتوفر للشركات العاملة جميع متطلباتها اللازمة في بدأ أعمالها	10	194	60	10	2	2.28	0.624	4	قليل
3	تحصل الشركات العاملة على التسهيلات التي تطلبها من المنطقة الحرة	7	234	24	7	4	2.16	0.567	2	قليل
4	تتوفر الايادي العاملة الماهرة في المنطقة الحرة بالمزيونة	10	217	27	20	2	2.23	0.662	3	قليل
5	تلبي الشركات المتوسطة المتطلبات الإدارية	7	196	27	46	–	2.41	0.792	5	قليل
6	تلبي الشركات الصغيرة والمتوسطة المتطلبات والاشتراطات الادارية اللازمة للدخول في العلاقات التجارية	9	168	55	44	–	2.49	0.798	7	قليل
7	تتوفر كافة خدمات واحتياجات الشركات العاملة واللازمة للعملية التشغيلية في المنطقة الحرة	8	187	53	24	4	2.38	0.746	6	قليل
	المتوسط العام						*2.45*	*0.742*		قليل

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذا البعد كان **2.45** وبانحراف معياري **0.742** وهذا ما يشير إلى أن استخدام أفراد العينة لبعد متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) كانت الموافقة قليلة. من ناحية أخرى أظهر الجدول أعلاه، أن الفقرة (1) التي تنص على " المواد الخام لإقامة الصناعات في المنطقة الحرة بالمزيونة قريبة من موقع التصنيع ". قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي **3.21** وانحراف معياري **1.003** وهي ما تشير إلى مستوى موافقة متوسطة على هذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين، مما يدل على أن جميع أفراد العينة بأن الاعتماد على المواد الخام مهم أن يكون قريب من المنطقة الحرة لإقامة الصناعات فيها.

حصلت الفقرة (6) والتي تنص " تلبي الشركات الصغيرة والمتوسطة المتطلبات والاشتراطات الادارية اللازمة للدخول في العلاقات التجارية " على أقل متوسط 2.49 وبانحراف معياري 0.7989 مما يشير إلى درجة موافقة قليلة بالنسبة لهذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين مما يدل على أن المتطلبات والاشتراطات الإدارية تلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في العلاقات التجارية.

الجدول (3.5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات البعد الثالث دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع الدرجة الكلية:

الرقم	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعتبر التشريعات الحكومية الحالية محفزة للشركات العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة لشركات التي توفر فرص عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8	39	31	194	4	3.53	0.859	2	كثير
2	تطور الإدارة أنظمة الكترونية تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض خدماتها من خلالها	9	37	204	24	2	2.90	0.610	5	متوسط
3	تمتلك إدارة المنطقة استراتيجية واضحة لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توعية ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقامة ورش تدريبية	5	26	85	157	3	3.46	0.755	4	كثير
4	يتم قبول إقامة المشاريع في المنطقة على مبدأ خلق القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4	66	195	10	1	2.78	0.546	6	متوسط
5	تقوم ادارة المنطقة الحرة بالتنسيق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهات لتمويلية للاستفادة من تقديم خدماته بشكل اكثر كفائه	7	14	53	86	116	4.05	1.022	1	كثير
6	توفر المنطقة الحرة بالمزيونة بنية تحتية تسهل من حركة الاعمال	12	211	27	25	1	2.25	0.691	7	قليل
7	تنظم المنطقة الحرة لقاءات رسمية بين مدراء الشركات العاملة والشركات الصغيرة والمتوسطة	5	44	29	195	3	3.53	0.837	3	كثير
	المتوسط العام						3.21	0.760		متوسط

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذا البعد كان **3.21** وبانحراف معياري **0.760** أن دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة كان متوسطاً. من ناحية أخرى أظهر الجدول أعلاه، أن الفقرة (5) التي تنص على " تقوم ادارة المنطقة الحرة بالتنسيق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهات لتمويلية للاستفادة من تقديم خدماته بشكل أكثر كفائه ". قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 1.022 كانت الموافقة كثير على هذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين، مما يدل على أن جميع أفراد العينة تعتمد إدارة المنطقة الحرة على التنسيق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الخدمات. حصلت الفقرة (6) والتي تنص " توفر المنطقة الحرة بالمزيونة بنية تحتية تسهل من حركة الاعمال " على أقل متوسط 2.25 وبانحراف معياري 0.691 كانت الموافقة قليلة بالنسبة لهذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين مما يدل على أن المنطقة توفر البنية التحتية لحركة الأعمال بنسبة ضئيلة

المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (3.6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري كل فقرة من فقرات المحور الثاني تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الدرجة الكلية:

الرقم	الفقرة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق أبداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تطوير أعمالها لتناسب متطلبات الشركات العاملة	16	235	7	18	–	2.10	0.580	7	قليل
2	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى نظام مالي متطور	14	233	9	20	–	2.13	0.599	6	قليل
3	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تدريب موظفيها	12	132	111	21	–	2.51	0.701	4	قليل
4	تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق قوانين ملائمة وانظمة واضحة	9	139	121	7	–	2.46	0.604	5	قليل
5	هناك درجة عالية من الشفافية لتنشيط اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7	57	89	122	1	3.19	0.855	2	متوسط
6	المنطقة الحرة تعمل وفق أنظمة وقوانين تلاءم التطلع لتنشيط حركة الاقتصادية	9	41	32	193	1	3.49	0.868	1	كثير
7	توفير البيانات المتعلقة بالشركات واعمال المنطقة الحرة يساهم بتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52	206	11	6	1	1.91	0.583	8	قليل
8	قاعدة البيانات المتاحة حاليا توفر بيانات ملائمة لتنشيط حركة الاعمال بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6	74	115	32	49	3.16	1.077	3	متوسط
	المتوسط العام						2.62	0.733		متوسط

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذا البعد كان 2.62 وبانحراف معياري 0.733 وهذا ما يشير إلى أن استخدام أفراد العينة للمحور "تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الموافقة متوسطة متوسطاً. من ناحية أخرى أظهر الجدول أعلاه، أن الفقرة (6) التي تنص على " المنطقة الحرة تعمل وفق أنظمة وقوانين تلاءم التطلع لتنشيط حركة الاقتصادية ". قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي 3.49 وانحراف معياري 0.868 وكانت الموافقة كثير على هذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين، مما يدل على أن جميع أفراد العينة بأن المنطقة الحرة لها أنظمة وقوانين تلاءم التطلع مع حركة الاقتصاد، حصلت الفقرة (8) والتي تنص " قاعدة البيانات المتاحة حاليا توفر بيانات ملائمة لتنشيط حركة الاعمال بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " على أقل متوسط 1.91 وبانحراف معياري **1.077** جاءت الموافقة متوسطة بالنسبة لهذه الفقرة من وجهة نظر المبحوثين، مما يدل على أن الاهتمام بقاعدة البيانات متوفرة لملائمة حركة الأعمال بين الشركات العاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الفروق بين محوري الدراسة وأبعادها بالنسبة لاختلاف المتغيرات الديموغرافية لأفراد

الجدول رقم (3.10) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للعمر:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.808	3	4.809	0.003
داخل المجموعات	90.640	272		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.003)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للعمر.

الجدول رقم (3.11) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للعمر:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.461	3	5.750	0.001
داخل المجموعات	54.584	272		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.001)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للعمر.

الجدول رقم (3.12) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى للعمر:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.885	3	2.376	0.070
داخل المجموعات	71.931	272		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.070)** وهي أكبر من **0.05** ولذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى للعمر.

الجدول رقم (3.13) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للمؤهل العلمي:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	20.171	2	36.576	0.000
داخل المجموعات	75.277	273		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (3.14) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للمؤهل العلمي

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	10.954	2	31.753	0.000
داخل المجموعات	47.091	273		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (3.15) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى للمؤهل العلمي.

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.453	2	10.887	0.000
داخل المجموعات	68.364	273		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (3.16) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للخبرة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	33.466	2	73.701	0.000
داخل المجموعات	61.982	273		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للخبرة.

الجدول رقم (3.17) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للخبرة:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9.563	2	26.925	0.000
داخل المجموعات	48.482	273		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للخبرة.

الجدول رقم (3.18) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى للخبرة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12.301	2	27.296	0.000
داخل المجموعات	61.515	273		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى للخبرة.

الجدول رقم (3.19) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى للوظيفة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	19.573	3	23.389	0.000
داخل المجموعات	75.875	272		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للوظيفة في الشركة.

الجدول رقم (3.20) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية لمتغير يعزى للوظيفة في الشركة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.859	3	3.000	0.031
داخل المجموعات	56.186	272		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.031)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى للوظيفة في الشركة.

الجدول رقم (3.21) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى للوظيفة في الشركة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	18.792	3	30.965	0.000
داخل المجموعات	55.024	272		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى للوظيفة في الشركة.

الجدول رقم (3.22) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لنوع الشركة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	14.724	1	49.976	0.000
داخل المجموعات	80.724	274		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى لنوع الشركة.

الجدول رقم (3.23) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية غير (العاملة) لمتغير يعزى لنوع الشركة

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8.086	1	44.350	0.000
داخل المجموعات	49.959	274		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى لنوع الشركة.

الجدول رقم (3.24) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى لنوع الشركة:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.417	1	17.438	0.000
داخل المجموعات	69.400	274		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى لنوع الشركة.

الجدول رقم (3.25) يوضح تحليل التباين المحور الأول: شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لقطاع العمل

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	42.597	2	110.019	0.000
داخل المجموعات	52.850	273		
المجموع	**95.448**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى لقطاع العمل.

الجدول رقم (3.26) يوضح تحليل التباين المحور الأول: متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) لمتغير يعزى لقطاع العمل:

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8.973	2	24.960	0.000
داخل المجموعات	49.072	273		
المجموع	**58.045**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة) مع متغير يعزى لقطاع العمل.

الجدول رقم (3.27) يوضح تحليل التباين المحور الأول: دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة لمتغير يعزى لقطاع العمل

المحور الأول	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.874	2	37.394	0.000
داخل المجموعات	57.943	273		
المجموع	**73.816**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة مع متغير يعزى لقطاع العمل.

المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

الجدول رقم (3.28) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للجنس

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.147	1	1.102	0.295
داخل المجموعات	36.464	274		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.295)** وهي أكبر من **0.05** ولذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للجنس.

الجدول رقم (3.29) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للعمر

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.550	3	1.383	0.248
داخل المجموعات	36.061	272		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.248)** وهي أكبر من **0.05** ولذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للعمر.

الجدول رقم (3.30) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى المؤهل العلمي

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	13.366	2	78.491	0.000
داخل المجموعات	23.244	273		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (3.31) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى سنوات للخبرة:

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	16.077	2	106.871	0.000
داخل المجموعات	20.534	273		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى لسنوات الخبرة.

الجدول رقم (3.32) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للوظيفة

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.759	3	13.546	0.000
داخل المجموعات	31.852	272		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للوظيفة.

الجدول رقم (3.33) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى نوع الشركة

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.598	1	20.930	0.000
داخل المجموعات	34.012	274		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى للنوع الشركة.

الجدول رقم (3.34) يوضح تحليل التباين المحور الثاني: تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى لقطاع العمل

المحور الثاني	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.159	2	22.392	0.000
داخل المجموعات	31.451	273		
المجموع	**36.611**	**275**		

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية **(0.000)** وهي أقل من **0.05** ولذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتغير يعزى لقطاع العمل.

(2.4) فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: هناك دور للشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

جدول يوضح اختبار (One Sample t-test) لمتوسط المبحوثين للتعرف على أفراد العينة:

	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
دور الشركات العاملة بالمنطقة بالمزيونة	276	2.8965	0.37841	275	127.164	0.000
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	276	2.6178	0.36487		119.192	

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 ولذلك نقبل الفرضية القائلة هناك دور للشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وهي معنوية ودالة إحصائياً.

(4.2.1) الفرضية الأولى: هناك دور لوجود متطلبات التعامل الجيد بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأنظمة الإلكترونية وتنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان

جدول يوضح اختبار (One Sample t-test) لمتوسط المبحوثين للتعرف على أفراد العينة:

	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة)	276	3.0259	0.58914	275	85.328	0.000
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	276	2.6178	0.36487		119.192	

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 ولذلك نقبل الفرضية القائلة هناك دور لوجود متطلبات التعامل الجيد بين الشركات العاملة في المنقطة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأنظمة الإلكترونية وتنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، نجد أن هنالك معايير لضبط الجودة في الشركات العاملة في المنطقة الحرة، للدخول في الأسواق الداخلية والعالمية أي كلما زاد التطور في الشركات كلما حققت أرباح وزاد من سمعتها، وهي معنوية ودالة إحصائياً.

(4.2.2) الفرضية الثانية: توجد دور لشكل العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان

جدول يوضح اختبار (One Sample t-test) لمتوسط المبحوثين للتعرف على أفراد العينة:

	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة)	276	2.4493	0.45943	275	88.568	0.000
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	276	2.6178	0.36487		119.192	

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 ولذلك نقبل الفرضية القائلة توجد دور لشكل العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، ونجد أن التعامل مع الشركات بطريقة مثلى مهمة في المنطقة الحرة لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الشركات غير العمانية لها إمكانيات عالية الجودة ومتطورة تستفيد منها السلطنة في تطوير شركاتها الداخلية الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالسلطنة حتى تكون لها إمكانيات عالية في تسويق منتجاتها، وهي معنوية ودالة إحصائياً.

(4.2.3) الفرضية الثالثة: هناك دور مهم لإدارة المنطقة الحرة بولاية المزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان

جدول يوضح اختبار (One Sample t-test) لمتوسط المبحوثين للتعرف على أفراد العينة:

	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة	276	3.2143	0.51810	275	103.069	0.000
تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة	276	2.6178	0.36487		119.192	

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 ولذلك نقبل الفرضية القائلة هناك دور لإدارة المنطقة الحرة بولاية المزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان، ولابد للمنطقة الحرة أن تكون لها دور فعال لمراقبة الشركات بإدارة مثلى ومدى مساهمة العلاقة بينهما لتطور المنطقة حتى تكون منطقة حرة ذو ابعاد اقتصادية لدى لعالم والسلطنة وذلك لمواكبة المستجدات والتطورات التي تحدث وهي مهمة في تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الحرة بالمزيونة.

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

2.5 مناقشة الأسئلة

3.5 أبرز النتائج

4.5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج الرئيسية والتوصيات

(1.5) تمهيد

وختاماً، فقد هدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف غطت هذه الدراسة خمسة أبواب، الفصل الأول إشكالية الدراسة وأهميتها، الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، الفصل الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها، الفصل الرابع التحليل والخامس النتائج والتوصيات. وتناول الباحث دور تنشيط الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطورات التي تحدث في المنطقة الحرة بالمزيونة ودر الشركات سواء كانت عمانية أو غير عمانية للدخول في الأسواق الداخلية والخارجية. حيث فصل الباحث في هذا الفصل مشكلة الدراسة المتمثلة في الشركات العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة لا تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة واضحة لأن التعامل مع الشركات خارج المنطقة الحرة التي تعيق من حراك نشاط ونمو هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم أسئلة الدراسة وأهدافها والفرضيات التي انطلق منها، مع ذكر أهمية الدراسة وحدودها الموضوعية والزمانية والمكانية والبشرية، وختم الباحث الفصل بتعريف مفصل لمصطلحات الدراسة وأنموذج شكلي للدراسة

استعرض الباحث في الفصل الثاني الإطار النظري ذو الصلة بالبحث والدراسات السابقة، ثم عالج الباحث في الفصلين الثالث والرابع البيانات التي تم جمعها من خلال استبانة أعدها لذلك الغرض، استخدم عينة عشوائية قدرها (276) فرداً يمثلون شريحة من العاملين في الشركات العمانية وغير العمانية، اختار

عينة بنسبة 20% من الفئات في الشركات بالمنطقة الحرة بالمزيونة استجاب جميعهم لأسئلة الاستبانة الموجهة.

وحتى يتحقق الباحث من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) قام بعرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين الذين أبدوا بعض الملاحظات والتي بناءً عليها قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة. كذلك عمد الباحث إلى التحقق من الاتساق الداخلي لبنود الاستبانة باستخدام بعض المقاييس الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

ولكي يطمئن الباحث على ثبات أداة الدراسة واتساق النتائج المتحصل عليها استخدم معامل ألف كرونباخ الذي جاءت قيمتها بين (0.853) وهي قيمة تدل تحقق الثبات في الأداء.

(2.5) أولاً: النتائج الرئيسية

تلت تلك الخطوة قيام الباحث بتقنية وتحليل البيانات مستخدماً المقاييس الإحصائية، ثم عرض تلك البيانات في جداول ورسوم بيانية، ثم جاءت مرحلة تفسير تلك البيانات، وبعدها توصل الباحث إلى النتائج التالية: –

1. أكدت الدراسة بأن هنالك دور للشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بمستوى دلالة 0.000.
2. بينت الدراسة بأن هنالك دور لوجود متطلبات التعامل الجيد بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأنظمة الإلكترونية وتنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان بمستوى دلالة إحصائية 0.000.

3. وضحت الدراسة بأنه توجد دور لشكل العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان بمستوى دلالة 0.000.

4. أثبتت الدراسة بأن هناك دور مهم لإدارة المنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة بسلطنة عمان بمستوى دلالة 0.000.

(3.5) ثانياً: التوصيات:

وخرجت الدراسة بعدة توصيات:

1. يجب على إدارة المنطقة الحرة الاهتمام بدور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.

2. يجب على إدارة المنطقة الاهتمام لوجود متطلبات التعامل بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأنظمة الإلكترونية في تنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، وعليه لا يد من إدارة المنطقة الحرة من تطوير نظام إيداع وتفعيل خاصية التواصل المباشر من خلال هذه المنصة

3. يجب على إدارة المنطقة الحرة بالتنسيق مع هيئة تنمية المؤسسات إقامة ندوات وبرامج لفهم بدور العلاقة بين الشركات العاملة في المنطقة الحرة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان.

4. يجب الاهتمام بدور الإدارة في المنطقة الحرة بولاية المزيونة في تنشيط العلاقة بين الشركات العاملة فيها الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

5. يجب أن تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها وبساطة السياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة اقناع العاملين والعملاء في التكيف مع اتخاذ القرارات وذلك يعكس في المساهمة في تطوير المؤسسة والشركة.
6. يجب أن تلعب الشركات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات.
7. يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تسهل عمل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج.
8. يجب أن توفر الشركات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحد من البطالة أن تقوم بتشغيل أكبر قدر من المواطنين وتستوعب الكوادر المؤهلة وتوظيفهم.
9. رسم سياسات تطوير الشركات والعمانية والغير عمانية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب أن تتضمن العديد من الجوانب منها توفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية والتصدير للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مثل تمويل البحوث التطبيقية في الأسواق المحلية والدولية.
10. تفعيل دور المناولة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم التخزين وتحسين دور الشركات العاملة والمودعة لتشغيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها.

دراسات مقترحة

من خلال الاطلاع على الموضوع دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وبحكم اتساع هذا الموضوع وبإمكانية الإحاطة كل جانب على حده مع متغيرات مختلفة، سيبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى ومن هذه المواضيع نذكر ما يلي:

أولاً: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية بالسلطنة

ثانياً :أهمية الدعم اللوجستي لتطوير أداء المنطقة الحرة بالمزيونة الحرة بسلطنة عمان

ثالثاً: دور ميناء المزيونة البري في تنشيط القطاع اللوجستي بالمنطقة الحرة بالمزيونة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة في تشيط المؤسسات واستطاعت الإجابة على السؤال الرئيسي لها من خلال دراسة الابعاد وذلك لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور المناط اليها من قبل الحكومة بانها اللبنة الأساسية في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر سلطنة عمان من الدول التي اهتمت بهذه الفيئة وكرست الجهود لتنميتها وتطويرها لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور الشركات العاملة (الأجنبية) بالمنطقة الحرة بالمزيونة من وجهة نظر الموظفين وقد خرجت بالعديد من النتائج والتوصيات التي نأمل أن يكون لها الأثر الإيجابي في تنشيط المؤسسات في سلطنة عمان بشكل عام ولاية المزيونة بشكل خاص.

قائمة

المراجع والمصادر

اولا: المراجع العربية

1. بهاء شاهين وآخرون، مبادئ تسويق الخدمة الجيدة القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2017م.
2. تادرس، جاسر (2006) دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.
3. توفيق محمد عبد المحسن، تقيم الأداء، مدخل جديد لعالم جديد، القاهرة دار النهضة العربية، 2012م.
4. ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وتميز الخدمات اللوجستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006م.
5. جمعة، حازم (1995) الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
6. سعيد محمد المصري، إدارة تسويق الأنشطة الخدمية. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2017م.

7. شهاب، طالب (2012)، واقع نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير: دراسة ميدانية. مجلة الاقتصادي (22).

8. عاشور، مرزوق (2014) دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقق التنمية الاقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانة في الجزائر.

9. عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة

10. عزت، عبد الستار (2014)، المناطق الحرة، دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاقتصادية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

11. منور اوسرير "، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) "، مجلة الباحث، العدد

12. نزيه عبد المقصود مبروك، الا" ثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية "، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 31.ص، 2007 2)

13. هاني حامد الضمور، "التسويق الدولي "، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004م.

14. بناني، فتيحة (2009) السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

15. حنين، سامي (2015). نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر. مجلة الشرق الأوسط (33).

16. فطيمة، لبعل (2011) المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر.

17. فوغال، زكريا (2014) دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر.

18. منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

19. وديان، أمجد (2007) محددات الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية: حالة دراسة: المنطقة الحرة الزرقاء، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

20. رابح خوني، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشو، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 11.ص،2018

21. اتحاد الغرف العربية الخليجية وآخرون: ندوة" المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار" دبي (2016

22. بدر جاسم فليكاوي، الجدوي الاقتصادية والميزة التنافسية للمشروعات، القاهرة: مكتبة زهران للنشر، (2010)

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Akatsuka, Y., & Yoshida, T. (1999). Systems for Infrastructure Development: Japan's Experience. Japan International Cooperation Publishing.
2. Al Domour, H. (2008). Factors Affecting Investment Climate in Jordanian Free Zones: An Empirical Study. Jordan, Amman.
3. Boris G, Les zones franches en Europe,Bruylant – Bruxelles(2010)
4. FATF. (2010). Money Laundering Vulnerabilities of free Trade Zones: FATF Report, March, p8.
5. Fulmer, J. (2009). What in the world is infrastructure? PEI Infrastructure investor, 1(4), 30-32.
6. Gardner, D. (2011). The Role of Special Economic Zones in Attracting Foreign Direct investment and Expanding South African Exports: The Case of Coega Industrial Development Zone, (MBA thesis), University of Cape Town: South Africa.
7. Kavlak, M. (2012). The Impacts of Free Zones in Turkey: AQuestionnaire Study Conductedwith Firms Operating in Turkish Free Zones Regarding the Perception of the Firms on the Success of Free Zones, (Master Thesis), Middle East Technical University: Turkey.

الملاحق

قائمة الملاحق

1. أداة الدراسة (الاستبانة)
2. قائمة أسماء المحكمين

ملحق رقم (1)

استبيان عن دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجري الباحث دراسة ميدانية بعنوان " **دور الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بالمزيونة في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان** " هذه الاستبانة جزء من هذه الدراسة وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الاعمال (القيادة) يرجى قراءة فقراتها والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية. وأوكد بأن البيانات ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث:

محفوظ بن محمد محفوظ زعبنوت المهري

أولاً: المعلومات العامة:

1- الجنس: ذكر أنثى

2- العمر: أقل من 30 عاما 30-39 40إلى 49 أكثر من 50

3 - المؤهل العلمي: دبلوم التعليم العام جامعي (دبلوم / بكالوريوس) دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه)

4- **سنوات الخبرة في العمل الوظيفي:** أقل من 5 سنوات 5 - 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

5 – الوظيفة في الشركة: مالك مدير موظف اداري مندوب

6- نوع الشركة غير عمانية (عاملة) عمانية (صغيرة/ متوسطة).

7- قطاع العمل صناعي تجاري خدمي

أرجو تكرمكم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك:

العبارة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق ابداً

شكل العلاقة بين الشركات غير العمانية (العاملة) والشركات العمانية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)						
.1	تعطي الشركات العاملة الأولوية بتعاملاتها الى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة في المزيونة؟					
.2	تتجه الشركات العاملة الى التعامل مع نظرائها من الشركات العاملة غير العمانية					
.3	تثق الشركات العاملة بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة					
.4	تشجع السياسات التي اقرتها إدارة المنطقة خلق علاقة تكاملية بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
.5	يتم منح حوافز ومزايا للشركات العاملة في المنطقة إذا اسندت أعمالها الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
.6	العلاقة بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية					
.7	تنظر الشركات العاملة الى جودة البضائع والخدمات لتحديد الشركة العمانية التي ستتعامل معها					
متطلبات الشركات غير العمانية (العاملة)						
.8	المواد الخام لإقامة الصناعات في المنطقة الحرة بالمزيونة قريبة من					

	موقع التصنيع .					
9.	يتوفر للشركات العاملة جميع متطلباتها اللازمة في بدأ أعمالها.					
10.	تحصل الشركات العاملة على التسهيلات التي تطلبها من المنطقة الحرة.					
11.	تتوفر الايادي العاملة الماهرة في المنطقة الحرة بالمزيونة					
12.	تلبي الشركات المتوسطة المتطلبات الإدارية					
13.	تلبي الشركات الصغيرة والمتوسطة المتطلبات والاشتراطات الادارية اللازمة للدخول في العلاقات التجارية					
14.	تتوفر كافة خدمات واحتياجات الشركات العاملة واللازمة للعملية التشغيلية في المنطقة الحرة					
دور إدارة المنطقة في تنشيط العلاقة						
15.	تعتبر التشريعات الحكومية الحالية محفزة للشركات العاملة في المنطقة الحرة بالمزيونة لشركات التي توفر فرص عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					
16.	تطور الإدارة أنظمة الكترونية تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض خدماتها من خلالها.					

.17	تمتلك إدارة المنطقة استراتيجية واضحة لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توعية ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقامة ورش تدريبية .					
.18	يتم قبول إقامة المشاريع في المنطقة على مبدأ خلق القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					
.19	تقوم ادارة المنطقة الحرة بالتنسيق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهات لتمويلية للاستفادة من تقديم خدماته بشكل اكثر كفائه					
.20	توفر المنطقة الحرة بالمزيونة بنية تحتية تسهل من حركة الاعمال					
.21	تنظم المنطقة الحرة لقاءات رسمية بين مدراء الشركات العاملة والشركات الصغيرة والمتوسطة					

(√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك:

تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة						
العبارة		موافق تماماً	موافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق ابداً
.22	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تطوير أعمالها لتناسب متطلبات الشركات العاملة.					
.23	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى نظام مالي متطور					
.24	تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تدريب موظفيها					

.25	تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق قوانين ملائمة وانظمة واضحة					
.26	هناك درجة عالية من الشفافية لتنشيط اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
.27	المنطقة الحرة تعمل وفق أنظمة وقوانين تلائم التطلع لتنشيط حركة الاقتصادية					
.28	توفير البيانات المتعلقة بالشركات واعمال المنطقة الحرة يساهم بتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
.29	قاعدة البيانات المتاحة حاليا توفر بيانات ملائمة لتنشيط حركة الاعمال بين الشركات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					

ملحق (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	د.عبدالهادي السماني	أستاذ مساعد	جامعة حائل (المملكة العربية السعودية
2	د. أمير ناصر العلوي	أستاذ مساعد	جامعة التقنية والعلوم التطبيقية – صلاله
3	د. ابوبكر ضوالبيت	أستاذ مساعد	جامعة الدلنج السودان